

كارنيغي
للسلام الدولي

أيار 2008

زوال حل الدولتين؟

نانان ج. براون

كبير الباحثين غير مقيم بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

خلاصة

- تقوم إدارة الرئيس بوش باستخدام أشهرها الأخيرة لبذل خطوات جديّة لتحقيق حل إقامة الدولتين لمواجهة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. غير أن الكثير من اطر العمل التي يستند إليها هذا الحل قد انهارت.
- في كانون الثاني/يناير 2009، سوف تواجه إدارة أميركية جديدة سلسلة من الخيارات القاسية.
- ربما ستبقى إمكانية إعادة إحياء حل الدولتين قائمة في ذلك الحين، لكنها سوف تتطلب ظهور قيادة فلسطينية موحدة وأكثر قابلية على الحياة.
- بدلاً من التظاهر بأن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق الآن، من الأفضل بكثير للإدارة الأمريكية، خلال ما تبقى لها من شهور معدودة، أن تبادر إلى العمل على معالجة المعضلات الأساسية التي تقف في وجه هذا الحل.

ترك التوقف الفعلي لعملية السلام التي بدأت في مدريد سنة 1991، واستكملت في أوسلو سنة 1993، حالة اكتئاب لدى لمراقبين، نتيجة ما خلفته من الاستبعاد الحالي لتحقيق أي تسوية أو إدارة للصراع. هذا بالإضافة إلى ما فرضه هذا التوقف من إقناع عدم تحقق الغايات المرجوة من أسس الدبلوماسية الدولية التي اتبعت في إدارة الصراع خلال العقدين المنصرمين أو حتى قابليتها للتنفيذ. اعتمدت هذه الدبلوماسية على صيغة «الأرض مقابل السلام»، التي لإنشاء كيان سياسي فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، و هو الأمر الذي لم يتحقق. ومع أن معظم اللاعبين الدوليين، والعديد من الإسرائيليين والفلسطينيين، ما زالوا يفضلون إتباع هذه الدبلوماسية، إلا أن هذا لا ينفي مشاركة جميع الفرقاء في تفويض فاعليتها، سواء كان ذلك بدون قصد أحياناً أو عن قصد أحياناً أخرى.

جديدة تعترف بالحقائق المُرّة. على الذين يدعمون حل إقامة الدولتين أن يدركوا مدى الانهيار الذي أصاب الإطار الذي كان يقوم عليه هذا الحل. بعد انقضاء عقدين من الزمن في ظل أولئك الذين دعموا جلياً حل الدولتين، قام الفلسطينيون في كانون الثاني/يناير 2006 بانتخاب حزب يرفض هذا الحل، ليصبح مثل هذا الحل بمثابة إجراء مؤقت. زادت موجة العنف التي حدثت في غزة في حزيران/يونيو 2007، المشكلة تعقيداً من خلال تدميرها لأية قدرة، ولو كانت محدودة، لدى الفلسطينيين، على العمل المتناسك لتنفيذ أي برنامج عمل سياسي يدعم استمرار إتباع اقتراب إقامة الدولتين .

أما على صعيد القادة الإسرائيليين، فقد اتخذوا العديد من الخطوات الملموسة خلال أربعة عقود زادت من صعوبة نجاح حل الدولتين. فقد ظلوا حتى فترة قريبة يعارضون هذا الحل من الناحية المبدئية والعملية، على حد سواء. ولم تعرب الحكومة الإسرائيلية عن تأييدها بوضوح لإقامة

لقد أن الأوان للتوقف عن الادعاء أن الدبلوماسية الدولية الحالية، فعالة بشكل يمكن أن يقود إلى إنجاز حل إقامة الدولتين، بل أصبح يتوجب ابتكار مُقاربة



نathan ج. براون ، كبير الباحثين غير مقيم بمؤسسة كارنيغي وأستاذ علوم سياسية وشؤون دولية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السياسات العربية من بينها «السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية» (كاليفورنيا ٢٠٠٣). تركّز عمله السابق على السياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي.

دولة فلسطينية إلا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. استمرت إسرائيل تقويض قدرات السلطة الفلسطينية التي تُشكّل الأساس لقيام تلك الدولة، هو ما اتبعه أرييل شارون، إبان فتره حكمه، أما في ظل حكم إيهود أولمرت، فقد أصبحت المشكلة بمثابة العجز عن العمل بجرأة لدعم تنفيذ هذا الحل.

على صعيد المجتمع الدولي، يمكن القول أن المجتمع الدولي قد ساهم في تعجيل القضاء على حل الدولتين كخيار قابل للحياة. فالإجراءات المالية والسياسية القاسية التي اتخذت ضد السلطة الفلسطينية بعد أن شكلت حماس الحكومة في آذار/مارس 2006، لم تُعاقب حماس وحسب، بل عاقبت أيضاً المؤسسات الفلسطينية. كما تركت محاولة الولايات المتحدة دعم القوة العسكرية للسلطة لكي تواجه حماس، نتائج عكسية: فقد أضرت بسمعة هذه القوات في أعين الفلسطينيين والتي تثبت مدى ضعفها عندما هُزمت في المواجهة المفتوحة في غزة خلال الصيف الماضي. يقر المسؤولون الأميركيون الآن سراً بأنهم لا يملكون أي فكرة حول كيفية معالجة مسألة الكيان الفلسطيني المتشرد. رغم ذلك، تستمر الولايات المتحدة بمحاولتها المتواضعة والعقيمة لإعداد قوات الرئيس محمود عباس لاحتمال نشوب نزاع مسلح مع حماس. تزامن ذلك مع القبول المتردد للجهود المصرية لوقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس. فهذه الجهود تسعى إلى التعامل مع واقع وجود حماس، وهذا يتعارض بالكامل مع الجهود الرامية إلى دحر هذه الحركة.

إن التناقض الظاهر في تبني فكرة وقف إطلاق النار هذا ينطبق على النمط الأميركي المعهود، أي القبول بالأمر الواقع في نهاية المطاف، وبعد فوات الأوان على إمكانية جني أي كسب منه. اكتشفت واشنطن أهمية الإصلاحات الفلسطينية في العام 2002 (بعد انقضاء فترة طويلة على محاولة الفلسطينيين أنفسهم إثارة قضايا نظام الحكم والديمقراطية). واكتشفت واشنطن خريطة الطريق سنة 2006 بعد أن كانت قد تركتها تتلاشى طيلة ثلاث سنوات. ولم تبدأ الولايات المتحدة دعم عباس جدياً إلا بعد أن خسر حزبه الانتخابات البرلمانية. وأيدت مبدأ الدولة الفلسطينية بعد أن كانت هذه الخطوة الرمزية قد فقدت كامل معناها في نظر الفلسطينيين، كما لم تظهر الولايات المتحدة أي رغبة ذات شأن للضغط على إسرائيل في ما يخص وقف بناء المستوطنات إلا بعد أن أصبحت المستوطنات متوطدة بعمق في الضفة الغربية. الحق يُقال، أن التوقيت الخاطئ والمتابعة الواهنة

لا يرجع فقط إلى الولايات المتحدة، فقد اتخذت الدول العربية مبادرة جريئة في بيروت سنة 2002 عندما تبنت حل الدولتين، لكنها تأثرت بصدّ الولايات المتحدة لها، ومنذ ذلك الحين بقي الجانبان غير قادرين وغير راغبين في السعي لتحقيق هذه المبادرة بأي طريقة متناصفة.

قائمة خيارات بغیضة

على الولايات المتحدة أن تتولى قيادة المجتمع الدولي في إطلاق بداية جديدة لمقاربة النزاع، وأن تطلق مبادرات على أساس الحقائق الماثلة على الأرض بدلاً من الاستناد إلى آمال الأمل المتلاشية. أما المشكلة، بالطبع، فهي ان الخيارات المتوفرة لأي قيادة أميركية جديدة سوف تكون محدودة بالفعل.

الخيار الأول:

العودة إلى حل الدولتين

الخيار الأكثر جاذبية هو إعادة إحياء حل الدولتين. وإذا كان تبني هذا الحل هو الأسهل سياسياً فإن تحقيقه سوف يكون فائق الصعوبة.

فصيحة الرئيس جورج دبليو بوش شملت: «دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن»، مع دولة فلسطينية «قابلة للحياة، متماسكة، متمتعّة بسيادة واستقلال». هذه الرؤية للحل تبقى عظيمة جداً. إلا أنها ككافة الرؤى طبعاً، تفرض على الرئيس بوش التنازلي عن التطرّق إلى التفاصيل الشائكة المتعلقة بالحدود، والمستوطنات الإسرائيلية، واللجئين، والقدس. والحق يُقال ان إدارة الرئيس بوش كانت أكثر صراحة وأكثر انفتاحاً في نقاشها لهذه المسائل بالمقارنة مع الإدارات الأميركية السابقة.

لكن المشكلة الحقيقية تعود إلى أن هذه الرؤية لم تقترن بأي عملية واقعية لإنجازها. فالمقاربات المختلفة التي اتبعت، مثل إهمال المسألة، وإجراء إصلاحات فلسطينية، وخريطة الطريق، وآنابوليس جميعها لم تُقرب الوضع من بلوغ هدفه المنشود على الإطلاق. والحقيقة أن التغييرات الحاصلة على الأرض والتفتت المؤسسات الفلسطينية أعاققت قيام أي فرصة واقعية للتحرك نحو حل الدولتين.

إن شبكة المستوطنات الإسرائيلية، وتطوير بعض المدن الفلسطينية، وإنشاء الطرق الجديدة، وبناء الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية كلها تُشكّل عقبات مادية بوجه إنشاء دولة فلسطينية يُمكنها العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وقد نبّه

تشكيل قيادة فلسطينية قادرة على القيام بالتزاماتها الرسمية. على المدى الطويل (وحتى المتوسط) يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه عن طريق إنشاء الآليات الديمقراطية التي توفر للفلسطينيين فرص اتخاذ وتحديد خياراتهم بوضوح، و هو ما يتطلب وجوب إعادة إحياء وإصلاح حركة فتح.

لكن الديمقراطية لا يمكن بناؤها وسط الفراغ. ففي الوضع الحاضر المتميز بالفوضى والانقسام العميق، ليست هناك إمكانية لإجراء انتخابات شرعية. أما المسار الأفضل على المدى القصير، فهو نوع من مشاطرة السلطة. والحقيقة ان الفلسطينيين أنفسهم كانوا قد تفاوضوا بشأن هذا النوع من الاتفاق في شباط/فبراير 2007. وهذا ما أتاح لفتح وحماس مشاطرة السلطة الفلسطينية، كما أتاح للرئيس عباس، بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، التفاوض مع إسرائيل. والواقع أن صياغة هذه الاتفاقية، أي «اتفاق مكة»، جاءت غامضة لدرجة أن معظم الذين اطلعوا عليها اعتبروا أنها تتضمن ثغرات أكثر من كونها تتضمن نصوص واضحة. وهكذا، فإنها انهارت بسرعة تحت وطأة الضغط الدولي والداخلي الكبيرين. أما إعادة إحياء هذه الاتفاقية فقد يُعتبر مشروعاً محفوفاً بالشكوك في أحسن الحالات. وحتى لو نجحت هذه الصيغة، فأنها سوف تحمل مخاطر جمة بالنسبة لجميع الفرقاء، رغم أنها تبقى شرطاً مسبقاً لإعادة إحياء حل الدولتين.

هناك خيارات أكثر واقعية بكثير، لكن المشكلة أنها أيضاً غير مرضية.

الخيار الثاني:

حل الدولة الواحدة

مع تراجع احتمالات تحقيق حل الدولتين، بدأت فكرة الدولة الواحدة المزدوجة القومية تحظى بمزيد من الاهتمام. كثيراً ما كان الاهتمام يمثل هذه الدولة هامشياً بفعل اثر الحركات القومية الصهيونية والفلسطينية الراضية لمثل ذلك الطرح. ففي السنوات الأخيرة، تلقّف العديد من المفكرين الفلسطينيين هذه الفكرة، لكن التوجه الإسرائيلي العام لا يزال يعتبرها بمثابة الخطر الذي قد يستهدف جوهر المشروع الصهيوني.

وبوجه عام، يقع المدافعون عن الدولة المزدوجة القومية في شرك الدعوة إلى حل طوباوي مثالي باهر، دون تحليل صورة هذه الدولة، أو كيف سيتمكن العدوان المتحصنان في خنادقهما من إنشاء مثل تلك الدولة؟. فمن ناحية، يشبه حل الدولة الواحدة

النقّاد طيلة جيل من الزمن بان صيغة «الأرض مقابل السلام»، العبارة التي كانت تذكر عندما كان من المستحيل ذكر عبارة «الدولة الفلسطينية»، بدأت تتحول بدورها إلى أمر يستحيل تحقيقه. وبعد مرور ما يزيد عن ثلاثين عاماً على إطلاق صيغة «الأرض مقابل السلام»، حان وقت الاعتراف بصعوبة دحض نظرية هؤلاء النقّاد حول استحالة تحقيق صيغة «الأرض مقابل السلام».

ليست العقبات المؤسسية أقل صعوبة من العقبات المادية. فطيلة عقد من الزمن، كانت هناك قيادة فلسطينية تلتزم علناً بحل الدولتين. لا زالت بعض هذه القيادات تحتل المناصب، لكنها لا تملك الكثير من السلطة. فمثلاً أصبحت حركة فتح، وهي اقوى الأحزاب السياسية المناصرة لحل الدولتين، تعاني من فقدان الثقة والانقسام على نفسها. وعلى المستوى الرسمي، تشهد الساحة الفلسطينية تواجد لحكومتين، واحدة في رام الله وأخرى في غزة. تشرف حكومة رام الله على جهاز بيروقراطي يتسم بالانحلال المتردي، وتعتمد هذه الحكومة بالكامل على الدعم الدولي المالي والدبلوماسي لدرجة جعلت من الفلسطينيين ينظرون إلى أعضاء تلك الحكومة على إنهم بمثابة أوصياء دوليين وليس كقادة محليين. أما الحكومة الأخرى، في تلك التي تتواجد في غزة، وهي ترفض كلتي العمليتين الدبلوماسية اللتين نشأتا خلال العقد الماضيين، علاوة على الرؤية التي تستندان إليها. وفي مثل هذا الوضع ليس هناك مكان لأي حل تفاوضي فيما بين الحكومتين من أي نوع كان.

هل يمكن قلب هذه الحقائق؟

ربما لا تزال عملية إعادة إحياء حل الدولتين مُمكنة، لكن عليها ان تمرّ عبر سلسلة من الخطوات المحفوفة بالمخاطر والصعبة سياسياً. تكمن الخطوة الأولى في أن تبرهن إسرائيل بوضوح ودون أي التباس على أنها راغبة في فك ارتباطها بالضفة الغربية. فثمة حاجة إلى إقناع مؤيدي إسرائيل وشركائهم المحتملين، والإسرائيليين أنفسهم، بأن هذا الأمر ممكن. والطريقة الوحيدة لتحقيق تتمثل في التجميد الحقيقي للاستيطان وعكس مساره، بحيث يصبح واضحاً ان ما تم في غزة يمكن تكراره في الضفة الغربية. كما يتطلب الأمر من إسرائيل أن تتبنى نظام أمني في الضفة الغربية يكون أقل تدخلاً في تحرك الفلسطينيين وأقل تقييداً له. لكن من غير الواضح ما إذا كانت الخطوة الأولى مُمكنة سياسياً أو إذا كانت الخطوة الثانية ممكنة عملياً.

تتعلق المجموعة الثانية من الخطوات بإعادة

على الذين يدعمون حل إقامة الدولتين أن يدركوا مدى الانهيار الذي أصاب الإطار الذي كان يقوم عليه هذا الحل.

الفكرة الشيوعية، التي كانت مثلاً أعلى طوباوياً وُجِدَ فيه العديد من الناس ما هو أفضل من الواقع المرير، ولكنه بمرور الوقت قاد إلى ممارسات ذات انعكاسات خطيرة على كمل من اعتنقه.

إن فكرة حل الدولة الواحدة قد بدأت تبرز بالفعل، لكنها تبقى إلى الآن مجرد فكره مشوهة أو خيالية التصور. فالدولة الواحدة التي سنتشأ لن تقوم على أساس قوميتين ينشاطران نفس الأرض على أساس تعاوني متساوٍ، لكنها ستكون، بدلاً من ذلك، دولة ينعم فيه البعض بالحريات الليبرالية والامتيازات الديمقراطية مع استمرارهم في القلق بشأن أمنهم، في حين يُحرم الآخرون من الحرية والأمن على حد سواء. وبكلمات أخرى، إذا قامت دولة واحدة في المستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين سوية، فإنها لن تقوم على التعايش المتساوي بل على علاقات تنسم بالسيطرة من جهة، والمقاومة من جهة أخرى.

الخيار الثالث: التعايش المؤقت

إذا عجز الإسرائيليون والفلسطينيون عن التوصل إلى ترتيبات دائمة مقبولة من الطرفين لأجل العيش إما منفصلين أو سوية، ربما يمكنهم الاتفاق على العيش معاً على أساس يومي. فبدلاً من التفاوض بشأن اتفاقية لحل جميع خلافاتهم، بإمكان الإسرائيليون والفلسطينيين التوصل إلى نوع من الترتيبات الهادفة إلى تجنب النزاع المباشر والعنف. وبدلاً من تحقيق المصالحة التاريخية، يمكن أن يكون الهدف إقامة استقرار أشبه ما يكون باستقرار الحرب الباردة.

والغريب، ان حماس نفسها اتخذت المبادرة في هذا المسار عندما اقترحت عقد هدنة طويلة ووقف قصير المدى لإطلاق النار.

هدنة المدى الطويل مبادرة قديمة اقترحتها حماس أول مرة قبل عقدين من الزمن. ربط قادة حماس عرضهم للهدنة بعده شروط، هذه الشروط كانت تقترض انسحاباً إسرائيلياً إلى حدود 1967 كحد أدنى. أصرت حماس ان هذا العرض لا يعني القبول بشرعية إسرائيل. عادة، كانت إسرائيل ترفض بقوة

هذه المقاربة وتصفها بالحيلة المكشوفة الرامية إلى السماح لحماس ببناء قدراتها لاستئناف النزاع في مراحل لاحقة. والهدنة تقترض أيضاً تنازلات إسرائيلية من طرف واحد (الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وغزة) الأمر الذي لم تعرضها إسرائيل حتى كجزء من معاهدة سلام شاملة.

يثير وقف إطلاق النار على المدى القصير ريبة مبررة لدى الإسرائيليين، وليس سببها مجرد الافتراض بأن حماس مُخادعة. فهناك إيقان باستحالة استمرارية وقف إطلاق النار أياً كانت نوايا الطرفين، نظراً لاستياء إسرائيل وضع قيود على حرية تصرفها، بالإضافة إلى خوف حماس من تحول الترتيبات المؤقتة إلى ترتيبات دائمة تبقى للفلسطينيين ضمن حدود ترفضها الحركة. أثبتت اتفاقات أوسلو أن التزام الجانبين بالعملية السلمية نظرياً لا يمنع مواصلة العمل ببراعة لتكريس التفاهات الأحادية، وحتى للتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية. فمن الصعب تصور حماس وإسرائيل تديان مزيداً من روح التعاون في تطبيق وقف مُبهم لإطلاق النار أو هدنة مُلتبسة (تأتي على الأرجح عبر مفاوضات غير مُباشرة).

قد يكون التعايش المؤقت أفضل ما يمكن تحقيقه، لكن من الصعب تجنب الارتياح بأن هذه التسوية ستكون مُجرد هدنة لنزاع ليعود ويندلع لاحقاً بشكل يزيد من صعوبة مُعالجته. هكذا، يصبح منطقياً اعتبار وقف إطلاق النار بمثابة تدبير مؤقت لإفصاح المجال أمام العمل الدبلوماسي، عوضاً عن تحوله تدبيراً دائماً.

هل هناك خيار رابع: انتصار عسكري إسرائيلي؟

كان موضوع القيام بحملة عسكرية لطرد حماس من غزة أو لتدمير شن الهجمات، مسألة قامت بشأنها مناظرات مُكررة بين الإسرائيليين. فالضغوط السياسية التي تثيرها صواريخ حماس أصبحت تجعل قيام حملة عسكرية أكثر احتمالاً.

لن يستطيع الرد العسكري الغير مصاحب لتخطيط إستراتيجي سياسي قابل للنجاح، ان يحقق الكثير في حل المشاكل الأساسية. وهو أمر الذي أدركته الولايات المتحدة في العراق وتعلمته إسرائيل مراراً وتكراراً في لبنان. وهى ذلك علينا أن نتساءل هل يمكن لاجتياح غزة عسكرياً ان يحقق أي هدف سياسي؟

على المدى القصير قد تسمح هذه الحملة باعتقال

العودة إلى حل إقامة الدولتين. لكن المشكلة في جهودها أنها تتجاهل، بشكل غير مبال (وكثيراً ما يكون بشكل مسيء)، واقع التطورات التي تجعل هذا الحل أمراً مستحيلاً.

في الوقت الحاضر، تزيد الولايات المتحدة من تعميق التقهات المؤسساتي الفلسطيني عبر مواصلة لتأييد و تفضيلها لبعض العناصر الفلسطينية على الأخرى في ظل الحرب الأهلية الفلسطينية الباردة. فالمقاربة الأميركية تقوم على الافتراض بأن تقديم المساعدة الأمنية والاقتصادية إلى حكومة رام الله، إلى جانب تحقيق تقدم دبلوماسي مثير نحو الاعتراف بدولة فلسطينية، يمكنها أن تقوي يد الرئيس عباس لكي يصبح قادراً على قيادة الفلسطينيين نحو اتفاقية سلام. لكن الفلسطينيين ينظرون إلى «المساعدة الأمنية» بمثابة تدخل سافر يهدف إلى إلحاق الهزيمة بحماس وحماية إسرائيل. أما المساعدة الاقتصادية، فلم تكن أكثر من مشاريع تنموية غير فعالة، و بمثابة مُهدئات، ومساعدات إنسانية لا أكثر. ووعود التقدم

ستكون قائمة الخيارات التي ستواجهها الإدارة الأميركية القادمة في كاتون الثاني/يناير 2009، قصيرة وغير مرضية.

الدبلوماسي يبقى رنينها فارغاً في آذان الرأي العام الفلسطيني. فلم يصبح عباس أقوى أو أكثر شعبية من جراء هذه الجهود الأميركية، بل أن أصبحت في هبوط متواصل، وهو يفقده زمام المبادرة لصالح حماس في الوقت الذي تزداد الكيانات المؤسساتية المساندة لعباس، أي السلطة الفلسطينية وفتح، تفتتاً. خلال الأشهر القليلة المتبقية لها، على إدارة الرئيس بوش عدم التركيز على التوصل إلى اتفاقية بشكل سريع فيما بين الطرفين، بل عليها أن تركز على إرساء الأرضية اللازمة للإدارة التي ستخلفها لكي تتمكن من مواجهة الوضع القائم، ولكي تصبح ظروفها واعدة أكثر. بهذا قد يكسب الرئيس بوش، مع الوزيرة رايس، ما يستحقه من التقدير عند مغادرتها الحكم، على غرار ما كسبه ريغان وشولتز (الذان فتحا الأبواب أمام خليفهما للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية)، وليس كما أصاب كلينتون وأولبرايت من فشل (حيث شاهدا جهودهما تنهار بالكامل في دوامة من الارتياح، والعنف،

قادة حماس وتقويض قدراتها العسكرية، أما على المدى الطويل، فلن تؤدي مثل تلك الحملة لأي ثمار. فحماس تتمتع بتأييد شعبي واسع لدى المجتمع الفلسطيني و هو الأمر الملاحظ ففي حين تمكنت تحركات إسرائيل السابقة ضد حماس وقادتها من القضاء على قيادات المستوى الأعلى، استطاعت حماس في نفس إعادة تكوينها بسرعة.

إذا كانت الإستراتيجية العسكرية تهدف إلى خدمة الأهداف الإستراتيجية بدلاً من الأهداف التكتيكية، فينبغي عندئذ ربطها بإحدى الخيارات السياسية المدرجة أعلاه. على الأرجح فإنها ستؤدي إلى إعاقة تنفيذ مثل تلك الخيارات. فمن شأن التدخل العسكري في غزة أن يقوض حل الدولتين عن طريق تدمير ما تبقى من قدرات فلسطينية لإقامة الحكم الذاتي، وسوف يُشوّه سمعة فتح بتصويرها كشريكة لإسرائيل. قد يدفع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتيرة التحرك نحو حل الدولة الواحدة، لكن هذا الحل سيكون من النوع الأكثر بشاعة. هناك بعض الطرق التي قد تسمح بالجمع بين محاولة إيذاء حماس عسكرياً، وبين الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية مؤقتة تكون شروطها أفضل بالنسبة لإسرائيل. إلا ان هذه العملية العسكرية سوف تجعل قابلية نجاح مثل هذه الترتيبات بالأمر الصعب على المدى الطويل.

باختصار إدراك إسرائيل أن تحقيق أي انتصار عسكري ضد حماس سيكون فارغاً من أي مضمون، هو ما يردعها عن ممارسة أي إستراتيجية عسكرية ضد حماس.

ما الذي يمكن القيام به في إطار تلك التداعيات؟

هكذا، ستكون قائمة الخيارات التي ستواجهها الإدارة الأميركية القادمة في كانون الثاني/يناير 2009، قصيرة وغير مرضية. فالخيار الأكثر جاذبية، أي إعادة إحياء حل إقامة الدولتين، في واقع الأمر سوف يتطلب جهوداً جبارة جداً، كما انه سيتطلب مزيداً من الصبر، والاهتمام المتبادل، والقدرة على تحمل المخاطر أكثر مما تظهره الولايات المتحدة في تعاملها مع هذا الصراع.

بإمكان إدارة الرئيس بوش، بما تبقى لها من وقت، العمل لجعل مهمة القيادة الأميركية القادمة أسهل في إدارة هذه المسألة. وما من شك أن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تسعى بطموح إلى

واللوم، والاستياء). وتحقيق سيتطلب تغييراً فورياً ومدروساً في السياسة الأميركية مثل :

■ **التوقف عن وضع العقوبات بوجه مشاطرة السلطة بين الفلسطينيين.** يتوقع معظم الفلسطينيين أن تتوصل القيادات الفلسطينية إلى المصالحة في نهاية الأمر، حتى لو ترك ذلك الكثير من المرارة وقدرًا كبيراً من الانقسام القانوني والمؤسسي المتوطد والذي سيبقى من اللازم التغلب عليه. ليس فقط على الولايات المتحدة تشجيع هذه الجهود لكن عليها أيضاً أن تدرك أن أي محاولة جديّة لعرقلة جهود التسوية الداخلية بين الفصائل الفلسطينية سيقتضي أيضاً على أية آمال قد تكون متبقية لإعادة إحياء حل إقامة الدولتين.

■ **السعي إلى وقف واقعي لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس.** إن أي اندلاع جديد للقتال سوف يُعيق الجهود الدبلوماسية، ويجبر صانعي القرار للعودة إلى مجرد القيام بردود فعل قصيرة المدى. لن ينقذ وقف إطلاق النار الأرواح وحسب بل أيضاً سيجعل من الممكن وضع استراتيجيات طويلة المدى ويزيد القدرة على متابعتها. خلال الأسابيع الماضية، توصلت جميع الأطراف إلى قناعة بأن وقف إطلاق النار أصبح في مصلحتها، لكن تبقى شروط وقف إطلاق النار موضع خلاف كبير بين الأطراف. تعتبر إسرائيل أن أي وقف لإطلاق النار يسمح لحماس بالعودة للظهور في الضفة الغربية واستيراد الأسلحة إلى غزة، وهو ما تعتقد انه سيترتب عليه الكثير من المخاطر و يكلف إسرائيل الكثير على المدى الطويل. في الوقت نفسه علينا أن ندرك أن أي وقف لإطلاق النار يُهمل الضفة الغربية، ويبقي الحصار على غزة قائماً، لن يكون مقبولاً في نظر

على إدارة الرئيس بوش أن تركز على إرساء الأرضية اللازمة للإدارة التي ستخلفها لكي تتمكن من مواجهة الوضع القائم، ولكي تصبح ظروفها واعدة أكثر.

حماس، كما انه لا يمكن أن يكتب له الاستمرار. ليس هناك من طريقة سهلة لمعالجة هواجس كلا الفريقين، لكن هناك حاجة إلى اعتماد بعض الصيغ الإبداعية (مثل مراقبة نقاط عبور الحدود، ومزيد من الجهود المصرية المتشددة ضد التهريب، بل وربما نوع من التفتيش عن الأسلحة في غزة). لقد دفعت

الولايات المتحدة بسياساتها السلطات المصرية للقيام بدور الوساطة و لذلك فعلها الآن أن تسمح لهذه السياسات والجهود بالاستمرار.

■ **عدم التشديد في موضوع «التعاطي مع حماس».** الحجج والآراء حول كيفية التعاطي مع ردود الفعل تجاه حماس كثيراً ما تحمل في طياتها مغالطات خاطئة: على الولايات المتحدة إما محاربة الحركة بكافة الوسائل أو «التعاطي معها». هناك توجه قوي جداً أصبح مكرساً بتزايد في القانون، لرفض المسار الأخير. لكن مع الوقت، تمّ تناسي المنطق التي تقوم عليه السياسة الحالية الصارمة للغاية. فقد كان رفض التفاوض مع الإرهابيين يستند بالأصل إلى أساليبهم أكثر مما يستند إلى رفض أهدافهم. تمثل الخوف من التعامل مع الذين يهدّون بالجوء إلى استخدام العنف، في انه سيؤدي إلى المزيد من التهديدات والهجمات في المستقبل. أما الآن، فإن الخوف من العنف وحده هو الذي أصبح يدفع الولايات المتحدة وإسرائيل إلى قبول الاستثناءات فيما يخص تلك السياسات. فالمفاوضات غير المباشرة أصبحت مقبولة إذا كانت تتعلق بالجنود المخطوفين الهجمات الصاروخية، ولكن ليس بشأن المسائل الأخرى.

هناك البعض من النقاد في الولايات المتحدة (وأكثر منهم في إسرائيل، وحتى أكثر من هؤلاء في أوروبا) يرغبون بتحويل هذا الاستثناء إلى قاعدة دائمة عن طريق مزيد من التعاطي مع حماس. المشكلة في النقاش الناجم حول مسألة «التعاطي» مع حماس، تكمن في ميل المؤيدين والمعارضين للتناسي بأن الاتصال هو وسيلة وليس الغاية. ففوائد الاتصال المباشر، إضافة إلى كلفته، غالباً ما يكون مبالغاً فيهما إلى حد كبير. يوفر التعاطي المباشر قدراً أكبر من التعارف المتبادل، ومزيداً من التواصل. لكنه لن يقود إلى تغييرات هامة فورية في مواقف حماس، وهو ما يمكن الاستدلال عليه ومن خلال إعلان حماس بأنها لن تكون مثل فتح، ولن تسعى إلى إرضاء المحاورين الدوليين. إلا أن هذه الاتصالات لن تسبب أي أذى خطير أيضاً. فقد تشعر حماس أنها على حق، لكنها تستمد معظم شرعيتها مما تقوله وتقلعه في الداخل، ليس من مدى قدرتها على التقرب من الأوساط الدولية.

الابتعاد عن إقامة الدولة الفلسطينية

- كانون الثاني/يناير 2006: حماس تفوز بـ 74 مقعداً من أصل 132 مقعد في الانتخابات البرلمانية.
- آذار/مارس 2006: اسماعيل هنية يقسم اليمين كرئيس للوزارة التي تسيطر عليها حماس بعد أن فشل في تشكيل تحالف عريض.
- حزيران/يونيو 2006: بعد اختطاف جندي إسرائيلي، تعتقل إسرائيل عدداً كبيراً من نواب ووزراء حماس.
- شباط/فبراير: قادة حماس وفتح يُوقعون اتفاقية في مكة على أثر وساطة سعودية.
- آذار/مارس 2007: تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.
- حزيران/يونيو 2007: بعد معركة قصيرة، حماس تسيطر على غزة. عباس يقبل حكومة الوحدة الوطنية ويحكم سيطرته على الضفة الغربية.

وإمكانية إصلاحها بالفشل.

■ **إحياء قدرة الفلسطينيين على الاختيار.** بإمكان الولايات المتحدة دعم الحكم الديمقراطي عن طريق إعادة إحياء شروط القانون الأساسي الفلسطيني، أو الدستور المؤقت. فالعودة إلى الحكم الدستوري ستؤدي إلى المزيد من التنظيم الجوهري في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى توفر أفضل الوسائل إما لتدجين حماس أو لإبعادها عن السلطة، عن طريق إجراء انتخابات جديدة. وبدون قيام اتفاقية بين فتح وحماس، لن تكون هناك إمكانية لتنظيم الانتخابات أو حتى إجراء استفتاء حول مبادئ السلام الإسرائيلي - فلسطيني، لأن الأمر لن يكون شرعياً ولن يكون قابلاً للتنفيذ كذلك، رغم كون هذه الفكرة كثيراً ما طُرحت كطريقة لتعزيز موقع عباس. بالاتفاق على العودة إلى الحكم الدستوري، سوف يتكرس التاريخ المقرر في الدستور لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام 2010، فليس هناك من سبب للتعجيل بتقديم موعد هذه الانتخابات، لا سيما أن المحاولات السابقة للقيام بذلك ساهمت في المقام الأول دفع حماس الى اتخاذ قرار الاستيلاء على غزة. خلال السنتين القادمتين، سيكون على حماس إما أن تفي بوعدها المتعلق باعتماد تغييرات وإصلاحات، وإما أن تواجه الناخبين الذين سيترتب عليهم إعادة النظر في حكمة خياراتهم في العام 2006. وسوف يكون من المفيد جداً لفتح أن تركز على كيفية مواجهة الناخبين بعد سنتين بدلاً من محاولة طرد حماس

المطلوب هو التقليل من النقاش اللاهوتي حول جدوى التواصل ووسائله، وحول طرق إدارة وجود حماس ضمن المجتمع الفلسطيني. في حال قيام أي اتصال، من الأفضل أن يأتي عبر الرئيس عباس لإبلاغ الفلسطينيين أنّ بإمكان المجتمع الدولي التعامل بسهولة أكثر بكثير مع الذين يعملون من أجل الهدف الذي لا يزال الفلسطينيون أنفسهم يفضلونه، أي حل إقامة الدولتين.

■ **التوقف عن إضفاء الصفة الشخصية على فلسطين.** لعبت الولايات المتحدة بوجه عام لعبة، اتصفت إستراتيجيتها فيها بأنها قصيرة النظر، و ذلك من خلال تأييد المفضّلين لديها في السياسة الفلسطينية (ياسر عرفات، محمد دحلان، محمود عباس، سلام فياض)، بينما حوّلت الأعداء المفترضين للسلام إلى شياطين (ياسر عرفات، أحمد ياسين، إسماعيل هنية). فقد تمّ انتقاء الملائكة والشياطين بوجه عام على أساس حسابات صحيحة، ولكنها قصيرة المدى للغاية. أما النتيجة فقد اتسمت أحياناً بالانقسام في السلوك (وعلى وجه التحديد، بالنسبة لعرفات، ولكن أيضاً بالنسبة لعباس الذي اعتبر مرة منقذاً ومرة قاصراً) وتشويه سمعة أبطال الساعة. وبحق، قادت هذه السياسة الولايات المتحدة إلى التفاوض تماماً عن الحاجة إلى تطوير القدرات المؤسساتية الفلسطينية لكي تسمح لها باتخاذ قرارات ذات نفوذ. وإذا كان على السلام ان يأتي يوماً، فيجب أن يتم مع فلسطين. وهذا يتطلب بناء المؤسسات وليس وضع كل الرهانات على قادة معيّنين. الزعيم القوي قد يكون قادراً على صنع تسوية تحقق تعايشاً مؤقتاً في أحسن الحالات. ومن هنا، فلا يجوز أن تضع الولايات المتحدة كافة رهاناتها على عباس (الذي يقرب من موعد انتهاء ولايته كرئيس) وعلى فياض (وهو شخصية دولية محترمة يفقد أي دعم سياسي داخلي)، بل يجب عليها أن تركز، بدلاً من ذلك، على إعادة بناء البنى السياسية للسلطة الفلسطينية ككل.

■ **الاهتمام بإصلاح حركة فتح.** قد يشكل المؤتمر الحزبي لفتح، الذي طالما تأجل انعقاده، آخر أمل لإدخال روح جديدة إلى الحزب وإضفاء المصداقية عليه. لكن القادة الفاسدين، المنعيين، وغير الكفوئين قد يحكمون على أداء الحركة

أملاً كبيرة عليه في الماضي. أقوى الحجج المضادة لهذا التشاؤم تقوم على الحجة التي تعتبر أن إعادة إحياء حل الدولتين هو الأمر المرغوب، وليس على إمكانية نجاحه. أما إذا لم تُعالج إدارة الرئيس بوش، وهي في نهاية ولايتها، الأوضاع الأساسية التي تقوّض حل الدولتين، فإن الإدارة التي ستخلفها سوف تكون مُجبرة على البحث عن بديل. والبدائل الوحيدة الممكنة ان تتوفر ستكون أسوأ بكثير بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. ■

© مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

في الوقت القريب. إن إعادة إحياء النظام الدستوري من المفترض أن يكون شرطاً مسبقاً لدبلوماسية إسرائيلية - فلسطينية جديدة قابلة للنجاح، بدلاً من يمثل عقبة بوجهها. ففي حالة غياب أي اتفاقية لعودة الحكم الدستوري، لن تتوفر الآلية اللازمة لتنفيذ نتائج المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، كما لن تكون هناك إمكانية للتصويت عليها.

لقد ازداد شيوع التساؤل حول قابلية نجاح حل إقامة الدولتين خلال السنوات القليلة الماضية، كما ازدادت الرؤية التشكيكية، حتى من جانب الذين كانوا قد وضعوا ثقتهم بهذا الحل وعلقوا

إصدارات ذات صلة

الشرق الأوسط الجديد، مارينا أوتاي، ناتان ج. براون، عمرو حمزاوي، كريم سجدبور، بول سالم (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فبراير 2008) <http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/The%20new%20middle%20east%20paper.pdf>

غزة تحت حكم حماس، تغريد الخضري، نشرة الإصلاح العربي، نوفمبر/تشرين الثاني 2007، المجلد 5، العدد 9. http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/publications/ARB-archive/arb_november07.htm#hamas

الضفة الغربية: الحاكمة منذ الانقسام، تشارلز ليفينسون، نشرة الإصلاح العربي، نوفمبر/تشرين الثاني 2007، المجلد 5، العدد 9. http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/publications/ARB-archive/arb_november07.htm#west

إصلاح السلطة الفلسطينية: دور المجتمع الدولي، كير برينس، نشرة الإصلاح العربي، نوفمبر/تشرين الثاني 2007، المجلد 5، العدد 9. http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/publications/ARB-archive/arb_november07.htm#authority

ماذا يستطيع أبو مازن عمله؟ ناتان ج. براون. (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 15 يونيو 2007) <http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/Abou%20Mazen.pdf>

انهيار السلطة الفلسطينية والاستجابة الدولية، ناتان ج. براون. (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 14 يونيو 2007) http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/peaceprocessnathanjune07_1.pdf

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهدته مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بكين وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية الفائزة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي



السياسة الخارجية
للرئيس الجديد